

أهالي الموصل ينتظرون نهوض الجامع النوري من رماد حرب داعش

تمويل إماراتي بمبلغ 50 مليون دولار لمشروع إعادة بناء الجامع



ورشة إعادة الروح

التوثيق الكاملة بالقياسات الدقيقة لجميع النقوش، وسيتم الاعتماد عليها في مرحلة إعادة البناء المستقبلية.

وقال حسين عباس، أحد سكان الموصل، إن المهم في إعادة بناء الجامع أن "ترجع الحياة للشوارع الذي يقع فيه وللمدينة ككل وأن يعود إليها سكانها".

ونزح نحو 700 ألف من سكان الموصل الذين كان عددهم يقدر بنحو مليوني نسمة قبل استيلاء تنظيم داعش على المدينة عام 2014.

وتقدر الحكومة العراقية أن الموصل تحتاج إلى ملياري دولار على الأقل لإعادة الإعمار الذي سيستل إعادة فتح الشوارع وبناء المنازل المهتمة وغيرها من المرافق المتضررة.

وكان زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي قد أعلن في منتصف 2014 من جامع النوري الذي يعود إلى العصور الوسطى ما يسمى "دولة الخلافة" التي تمتد على أجزاء من سوريا والعراق.

دمرت كل شيء وليس فقط الجامع الذي يعتبر رمزاً لمدينة الموصل. وعناصر التنظيم دمروه حاله حال بقية المرافق الأثرية الموجودة بالمدينة".

وبدأت أعمال البناء في أبريل 2018 وأعلنت الإمارات العام الماضي أنها ستمول المشروع بمبلغ 50.4 مليون دولار. وهدم مسلحو تنظيم الدولة الإسلامية الجامع النوري، الذي يعود تاريخه إلى القرن الثاني عشر، في الأسابيع الأخيرة من حملة عسكرية عراقية مدعومة من الولايات المتحدة طردت مقاتلي التنظيم الذي أراد أن يتخذ من الموصل بكل ما لها من رمزية عاصمة له في العراق تناظر مدينة الرقة التي اتخذ منها مركزاً له على الأراضي السورية.

وقال الأثري في نينوى، عبدالرحمن عماد "ستتم إعادة بناء المنارة الحدياء بنفس النقوش والزخارف المعمارية التي كانت موجودة سابقاً بعد أخذ التفاصيل والقياسات الدقيقة"، مضيفاً "لدينا في أرشيف مفتشي آثار نينوى

وستتم إعادة بناء مواقع أخرى بينها دوائر تاريخية، كما يتضمن المشروع إقامة نصب تذكاري ومنح.

يأمل سكان الموصل أن يعيد بناء الجامع الكبير النشاط لمدينتهم وأن يشجع النازحين على العودة إلى ديارهم

وقال رئيس لجنة تنفيذ المشروع مصعب محمد إن "الجامع أثري بالتاكيد. ومع قدمه كان يتميز بمكانة كبيرة جداً لدى أهل مدينة الموصل، بالإضافة إلى هندسته المعمارية والزخرفية الرائعة التي تم تجسيدها سواء على المنارة أو على الأعمدة التي تزين المصلى من الداخل".

وقال ممثل مكتب الوقف السني في الموصل، ماهر طاهر "عصابات داعش

الموصل (العراق) - ينظر أهل مدينة العراق باهتمام إلى مشروع إعادة بناء الجامع النوري، أحد المعالم الدينية المميزة، عساها يعيد الروح للمدينة التي كانت قد شهدت بين سنتي 2014 و2017، إحدى أكثر حلقات الحرب ضد تنظيم داعش دموية، حيث تطلب إخراجه منها خوض المارك داخل أحيائها واستخدام السلاح الثقيل في تلك المعارك، ما يفسر سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى وأشد ببدء الحكومة الجديدة المدينة وبيمرافقها الخاصة والعامة.

ويُنفذ المشروع الذي تموله دولة الإمارات العربية المتحدة، بجهد مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) ووزارة الثقافة العراقية والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية.

وستستغرق عملية إعادة بناء الجامع الأثري ومئذنته الحدياء (المائلة) الشهيرة خمس سنوات على الأقل خصصت أول 12 شهراً منها لرفع الركام.

تحذير أممي من التقصير في مساعدة السودان

حالة الوعي التي سبقت إليها دول عربية بأهمية مساعدة السودان على تخطي مرحلته الانتقالية الصعبة خدمة لاستقرار المنطقة من حوله، والتي جسدتها كل من الإمارات والسعودية بتقديمهما مساعدات عاجلة للبلد، تحتاج التعميم على المجتمع الدولي المقصر في هذا الباب بشهادة الأمم المتحدة.

وقال "الشباب والنساء بصورة خاصة في هذا البلد لم يتمكنوا فقط من القيام بثورة سلمية في جزئها الأكبر ولكن لديهم أجندة لتطوير وبناء الدولة". وأضاف "على المجتمع الدولي أن يعترف بما لهذا الأمر من أهمية كبرى في منطقة يزداد فيها انعدام الاستقرار السياسي والتطرف".

ويشكو المسؤولون السودانيون من قلة تجاوب المجتمع الدولي مع العملية الإصلاحية في البلاد والتي يقودها عبدالله حمدوك الخبير الاقتصادي الذي تولى رئاسة الوزراء.

والسوم الأكبر يوجه إلى واشنطن التي أبقّت السودان على قائمة الدول الراجعة للإرهاب ما يمنع البنوك الدولية من التعامل مع البلد ويدفع المستثمرين في الخارج إلى الابتعاد عنه.

وفي عام 2017 رفعت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية عن السودان والتي ظلت تفرضها على مدى عشرين عاماً ولكنها أبقته على قائمة الدول الراجعة للإرهاب مع إيران وسوريا وكوريا الشمالية.

وشطب السودان من هذه القائمة سيستغرق وقتاً خصوصاً وأن الولايات المتحدة تريد التأكد من أن نظام البشير تم تفكيكه بالكامل.

وأوضح ستاينر أن كثيرين يعتبرون أن استمرار وضع السودان على هذه القائمة لم يعد موضوعاً رئيسياً، مطالباً الكونغرس الأميركي بالمبادرة إلى شطبه منها. وقال "من الخطورة بمكان نسيان السودان. هذا البلد يستحق المساعدة الآن أكثر من أي وقت"، محذراً من تفويت الفرصة.

وتطالب مؤسسات التمويل الدولي السودان بإصلاحات اقتصادية بما في ذلك رفع الدعم عن السلع، الأمر الذي يدعو المسؤول الأممي إلى القيام به بشكل متدرج.

وأشار ستاينر "بكم دورنا ودور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقديم خطط تشتمل على نصائح أكثر حكمة، لا أن نكتفي بالقول للسودانيين: الإصلاحات التي تقومون بها ستقتل لأنكم لا تقومون بهذه الخطوة أو تلك".

وأشاد ببدء الحكومة الجديدة مفاوضات مع المجموعات المسلحة لإنهاء النزاعات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وهي المناطق التي ظلت تشهد قتالاً إبّان حكم البشير.

وقال المسؤول الأممي "عندما تعمد حكومة ما إلى تركيع شعبها لعقود فمن البديهي أن يلففت هذا الشعب بعد ذلك إلى المجتمع الدولي ليكون جزءاً من جهود إنقاذهم. وهذا ما يدفعنا إلى تصويب الانتظار على السودان في الوقت الراهن".

الخرطوم - حذر مسؤول أممي كبير من فشل المجتمع الدولي في المساعدة بإعادة بناء اقتصاد السودان الذي يشهد مرحلة انتقالية صعبة في اتجاه إرساء حكم مدني، بعد أن رزح مطوّلاً تحت تجربة حكم فاشلة للإسلاميين بقيادة عمر حسن البشير الذي أطيح به في ثورة شعبية.

وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أشيم ستاينر، لوكالة فرانس برس خلال زيارته للخرطوم إن "حكاية السودان في عام 2020 ليست حكاية الحكومة السابقة"، في إشارة إلى نظام البشير.

ويحتل السودان موقعا استراتيجيا يجعل لأوضاعه الداخلية ومستوى الاستقرار فيه تأثيراً مباشراً على محيطه الأفريقي والعربي على حد سواء.

ويبدأ أن دولاً عربية على رأسها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على بيّنة بأهمية مساعدة السودان على اجتياز مرحلته الانتقالية الصعبة، وذلك عندما بارت كل من الرياض وأبوظبي إلى تخصيص حزمة مساعدات مالية وعينية للخرطوم بقيمة ثلاثة مليارات دولار.

أشيم ستاينر

التأخر في دعم التنمية بالسودان قد يكون ثمنه باهظاً



غير أن الحاجة إلى جهد دولي أشمل لانتشال السودان من وضعه المعقد تظل قائمة نظراً لعقم أزمتة الاقتصادية والأمنية بعد أن نجح في إيجاد وصفة سياسية مقبولة.

وأضاف ستاينر أن "الانتظار لوقت طويل لاتخاذ مبادرة ودعم العملية التنموية في السودان قد يكون ثمنه باهظاً".

ومضى أكثر من عام على بدء الاحتجاجات التي أزعجت الرئيس السابق عمر البشير في أبريل الماضي بعد سنوات طويلة من حكمه للبلاد، ولا يزال السودان يواجه تحديات جراء الأزمة الاقتصادية.

وكانت هذه الأزمة السبب الرئيسي الذي أشعل شرارة الاحتجاجات ضد البشير الذي خلف حكمه ديناً خارجياً يبلغ 60 مليار دولار مع معدل تضخم وصل إلى 60 في المئة وانتشار البطالة والنقص في الوقود والعمالة الأجنبية. ولكن في رأي ستاينر، وهو أول مدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يزور السودان، فإن هذه التحديات تشكل فرصة للمجتمع الدولي ليتقدم خطوة لمساعدة السودان.

إسلاميو الكويت يعجلون بإطاحة وزيرة الشؤون الاجتماعية

بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أو الدخول في أتون الصراعات السياسية.

وزارة الشؤون الاجتماعية بإشرافها على ملف الجمعيات وجمع التبرعات تمثل شريان تمويل مهمًا لإخوان الكويت

وحرصاً على الاستقرار الحكومي الذي تحول إلى إشكالية في الكويت بفعل كثرة الصراعات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإيمان نواب البرلمان على تقديم الاستجابات لأعضاء الحكومة لأسباب يتداخل فيها الشخصي المصلي بالأيدولوجي والعشائري، أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم، الخميس، صدور مرسوم يقبل استقالة وزيرة الشؤون الاجتماعية، وصدور مرسوم ثان بتعيين وليد الجاسم على رأس الوزارة وكالته بالإضافة إلى عمله كوزير للشؤون البلدية.

واستقالت الوزيرة بعد أقل من شهر ونصف الشهر على تشكيل الحكومة الكويتية الجديدة في ديسمبر الماضي برئاسة وزير الخارجية السابق الشيخ صباح الخالد الذي خلف الشيخ جابر المبارك المستقيل بسبب تفجّر صراع بين وزراء شيوخ داخل حكومة لتكون أسيري بذلك أسرع وزيرة في تاريخ الكويت تتقدم باستقالتها من الحكومة.

وأعلن 26 نائباً من الأعضاء الخمسين للبرلمان نيتهم طرح الثقة بالوزيرة في الجلسة المخصصة لذلك في 4 فبراير المقبل، بعد أن ناقش مجلس الأمة في 21 يناير الجاري الاستجواب الذي قدمه النائب الدخني.

وبانتهاية الاستجواب قدم عشرة نواب طلباً لطرح الثقة بالوزيرة، لكن أسيري أشعلت الأجواء في البرلمان بإلغائها الثلاثاء الماضي 17 بنداً من صلاحيات المدير العام للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، ما تسبب بانضمام نواب جدد رجحوا كفة طرح الثقة فيها. وقالت أسيري في خطاب استقالتها الموجه إلى رئيس مجلس الوزراء، إنها أثمرت تقديم الاستقالة لتجنب أي صدام أو الدخول في حالة من عدم التعاون

بترويج الإشاعات الأمر الذي اعتبره النائب في صحيفة الاستجواب "طعناً في نواب الأمة والتهمك بهم وبقواعدهم الانتخابية"، فإن ما أضعف موقف أسيري هو تغريدة سابقة لها كانت نشرتها سنة 2011 انتقدت فيها دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين لحمايتها آنذاك من اضطرابات وقفت إيران وراء تاجيها.

غير أن من يقفون في صف أسيري يقولون إن ذلك مجرد ذريعة، وأن استهداف الوزيرة كان بسبب خوف الإسلاميين من إمكانية إدخالها إصلاحات حقيقية على وزارة الشؤون الاجتماعية تقطع عنهم التمويل الذي يجنونه من وراء الفساد والتسيب في الوزارة وعدم قدرتها على ضبط نشاط الجمعيات الخيرية وتنظيم عملية جمع التبرعات.

وقال الناشط السياسي الكويتي خالد الحجرف في تغريدة على تويتر "يقولون إن سبب رفضهم لتوزير غير أسيري تغريدتها ضد البحرين. وهو كذب، والسبب الحقيقي هو أنها ضد توجه الإخوان داخلياً. وتقدمهم بالمنطق والحجة".

بعد أن تعرّضت البلاد لانتقادات بشأن إمكانية زهاب ما يُجمع فيها من أموال تحت عنوان العمل الخيري، إلى تمويل الإرهاب.

ورغم ضعف السبب الذي استند إليه النائب عادل الدخني لاستجواب أسيري وهو ردها على منقذتها باتهامها لهم



جرافاً تيار الإخوان

ولشبكاتهم الممتدة داخل الكويت وخارجها.

ولم تقطع السلطات الكويتية خلال العشرية الماضية عن محاولتها ضبط عمل الجمعيات الخيرية التي هي بمثابة واجبات لأحزاب سياسية غير معلنة، وتنظيم عملية جمع التبرعات، الدستوري".

وجاءت الاستقالة تحت ضغط شديد مارسه على الحكومة الإخوان المسلمون والسلفيون الذين لم يكونوا فقط في صراع فكري وأيدولوجي مع الوزارة المحسوبة على التيار الليبرالي، ولكنهم كانوا أيضاً في صراع مصلي معها جسدهم برفضهم لها منذ إعلان اسمها ضمن تشكيلة حكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، بعد تعيينها على رأس وزارة تمثل شريان حياة ومصدر تمويل لتيار الإسلام السياسي الكويتي، حيث تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على ملف الجمعيات الخيرية وتتولى تنظيم عملية جمع التبرعات وهو المجال الذي ينشط فيه السلفيون والإخوان بقوة لجمع التمويلات اللازمة لأنشطتهم